هذا او في كلام الشارح ونترتب فقوله من عامل راجع لقوله حركة وقوله او
اعتلال راجع لقوله او سكون كما كان شيخنا السيد على الشيخ يحيى الوفائي رحمه الله يقرره قوله
تغير عامل اي الامر منه قوله والمناسب في التسمية اي تسمية الاعراب والبنا
باللفظي على المذهب الاول وتسميتهما بالمعنوي على المذهب الثاني قوله ظاهرة
لان ما جي به للبيان اولا للبيان من الحركات او غيرها امر ملفوظ به والتغيير
واللزوم تمضيان من الكلمات المعنوية قوله اي بعضه تعبير من بعض قريب الى
مذهب الزمخشري الجاعل من التبعيضية اسما بمعنى بعض وعليه فمن مبتدا
ومعرب خبره وهذا احسن في المعنى واما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب
مبتدا ثان مؤخر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره المذكور بيانا للحاصل المعنى
قوله على الاصل اي الراجح والغالب قوله ويسمى متمكنا ان كان منصرفا
يسمى متمكنا امكن قوله ومنه اي وبعضه فرع بذلك التقدير ما يوهمه ظاهر
العبارة من انحصار المعرب والمبني على شي واحد ومن ان المعرب والمبني
ما يسمى وقوله الاخر افاد به ان التقسيم منحصر وان لم تفده العبارة و
الدليل على ذلك ما يذكر من ان علة البنا شبه الحرف شبها قويا وان كان
المعرب ما سلم من هذا الشبه قال السيد وهي وكلا لا تقتضي عبارته الحصر لا
تقتضي ثبوت الواسطة خلافا لبعض الشراح فان قلت ما صنع في من التبعيضية
فانها تقتضي ذلك قلت هي هنا على حد قوله تعالى فمنهم من امن ومنهم من كفر
وقولهم منا ظعن ومنا اقام اذ ليس في الاية وان ما مر الاقسام فكذلك
قول الناظم والاسم … وحاصل الجواب ان من التبعيضية لا
تقتضي بعيضية مدخولها وكلا من المعرب والمبني على حدته مدخول لها لا المجموع
لما عرفت ان التقدير منه معرب ومنه مبني فالذي تقتضيه العبارة ان كلا
بعض من الاسم وهو الصحيح قوله ولا واسطة كما اختاره الشارح الا انه لعل
قوله على الاصح فقط ترك الشارح قوله على الاصح وقيل المضاف الى يا المتكلم
لا معرب ولا مبني والصحيح انه معرب وذهب بعضهم الى ان الاسما قبل
التركيب لا معربة ولا مبنية وسيذكر الشارح هذا قبل قوله ومعرب الاسما
اي مع قوله منه ومبني لشبه قوله وبناوه اي الواجب فلا يرد على الناظم
… بابه الاضافة المبني لانه جوازا ولهذا قدر الشارح ذلك …

تقد

٨٨

تعلق قوله لشبه بقوله مبني لتوافقهما في التقسيم في الاطلاق فيتناسبا
ويفيد اعتبار السابق كونه لشبه من نوع من الحروف في الوضع لان
الاضافة تابع لما تابع له اللام ولذا افاد ان من معنى ان علة التعليل
انه يقتضي تقدم وضع الحرف على وضع الاسم والا لزم حمل الاسم الموجود
على الحرف المعدوم ولا معنى لذلك مع ان اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه
واجيب بان لا نسلم ذلك الاقتضا فانه يمكن مع تقدم وضع الاسم
الحاقه بالحرف مع تاخر وضعه بان يوضع الاسم بحكم الحرف لوجوده بعده
وايضا يجوز ان يكون بنا الاسم لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضع
ما ثبت في علمه بان يكون تعقل اولا الانواع الثلاثة عند ارادة وضعها
ولاحظ تغايرها وتفتيشها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض
فيما يقتضيه من الحكم وانما اكتفي في بنا الاسم لشبهه الحرف في وجه واحد
ولم يكتف في منع الصرف لشبهه الفعل الا من جهتين جهة اللفظ وجهة
المعنى لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه من الحرف
الذي ليس بينه وبينه مناسبة الا في جنس الاعم وهو الكلمة والفعل ليس
كالحرف في البعد عن الاسم لان كلا منهما له معنى في نفسه بخلاف الحرف
وانما لم يعرب الحرف اذا اشبه الاسم كما بني الاسم اذا اشبه الحرف لعدم
فائدة الاعراب في الحرف وهو تمييز المعاني المتواردة على اللفظ المفتقرة الى
الاعراب لان الحرف لا تتوارد عليه تلك المعاني قوله منهم من مثله بمثله الحرف
اي احد … عمل البنا … شبه الحرف … كشبه الفعل كما في نزال
المشابهة لا شبه … وشبه شبه الفعل كما في حذام المشابه لنزال المشابه لا
وشبه شبه الفعل كما في … لوقوعه موقع المضمر كما في المنادى والتركيب كما
في اسم لا وكل منها … قوله وهو الذي عارضه اي كما في احدى … سوا
كانت موصولة او شرطية او استفهامية فانها اشبهت الحرف ولكن عارض شبهها
للحروف لزومها الاضافة … قوله كالشبه الوضعي نسبة
الشبه الى الوضع نسبة له الى وجهه فان قلت … ان اسميته بلا
اعرب قلت … باختلاف … او بالاعراب … قلت …
بناء بما قبل الحرف وبالاعراب ولهذا … اقتضا الشبه الوضعي للبنا قلت

Copyright © King Saud University